المعونة الاقتصادية الأسترالية إلى مصر

"القمح أنموذجًا" (١٩٨٨-١٩٨٩)

إعداد

علا محمود طه عثمان

الملخص

شهدت العلاقات الاقتصادية الأسترالية المصرية العديد من التحولات والتفاعلات ، مع التفاوت فى مستويات النمو الاقتصادى ، حيث تعتبر المساعدات الخارجية إعتبارات استراتيجية فى ظل إحتياج القدرات المصرية لتصريف منتجاتها ، وربما يعنى هذا مبدأ تبادل المصالح الاقتصادية بين الدول النامية والمتقدمة والتى تقوم فيه الدول المتقدمة والتى منها أستراليا بتقديم المنح والمعونات للدول النامية فى صورة مساعدات اقتصادية ، حيث ظهر جليًا فى ظل التحرك الأسترالى تجاه مصر بتقديم نوع من المعونة والمنح الاقتصادية والذى كان القمح من أهم نماذج المعونة الأسترالية التى قامت فيه أستراليا بالإتجاه نحو تمويل مصر بالقمح الأسترالى ،والتى فتحت هذه المعونات القمحية الباب على مصراعيه لرفع الاقتصاد المصرى ، وكان له دورفى زيادة التبادل التجارى بين مصر وأستراليا ،كما عملت هذه المعونات الأسترالية إلى مصر على زيادة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين فى ظل التحرك الأسترالى لإنقاذ الاقتصاد المصرى ورصد مدى أهمية المنح والمعونات التى تقدمها أستراليا ، مع تزايد حاجة مصر لتأمين السلع الأستراتيجية خاصة القمح ودقيقه .فى ضوء الإختلال بين الإنتاج المحلى والإحتياجات الإستهلاكية منه .

الكلمات المفتاحية : (مصر ، أستراليا ، القمح ، المعونة)

Abstract

The Australian Egyptian economic relations witnessed many transformations and interactions, with the disparity in the levels of economic growth, where external aid is strategic considerations in light of the need for Egyptian capabilities to drain their products, and this may mean the principle of exchanging economic interests between developing and developed countries in which developed countries are based and from which Australia to provide grants and aid to developing countries in the form of economic aid . Trade exchange between Egypt and Australia, as this Australian aid to Egypt has worked to increase economic and trade relations between the two countries in light of the Astrate move to save the Egyptian economy and monitor the importance of grants and aid provided by Australia.with increasing need , Egypt to secure strategic goods in particular Wheat and its flour in light of the imbalance between local production and consumer needs, including.

Keywords : (Egypt , Australia ,Wheat, Aid)

مقدمة :-

تعد المساعدات الإنسانية إحدى الركائز الأساسية فى الاقتصاد القومى للبلاد المتقدمة والنامية ، وتعد الأسواق الخارجية مظهراً من مظاهر إرتباط الدول بعضها ببعض فهى إمتداد طبيعى للإعانات الخارجية ، والتى تساعد على النهوض بمستويات الإنتاج وزيادة معدلات الدخل القومى ، كما أُعتبرت الإعانات من أهم المظاهر فى الشرق الأوسط فى تصريف منتجات الدول الأخرى الصناعية والزراعية منها خاصة الحبوب الغذائية والتى يتصدرها القمح ، إذ شغل القمح حيزاً فى قائمة الواردات المصرية نتيجة لتغير أنماط الإستهلاك، ولما يوفره القمح من أساسيات ضرورية للإنسان ليس فقط كسلعة غذائية فى هذه الدول ، ولكنه يعد أهم المحاصيل التى تنال إهتمام صانعى السياسات الاقتصادية فهو سلعة سياسية كالسلاح تماماً حيث؛يستهلك من القمح ٨٠% من غذاء الإنسان والباقى يستهلك كعلف للحيوانات حتى إزداد الأمر سوءًا مع التزايد السكانى الذى أدخل البلاد فى ظاهرة الإعانات والمساعدات الخارجية.

التميز بين مفهوم المعونة ومفهوم المساعدة :

المساعدة فى اللغة مصدر من الفعل ساعد ويعنى الإعانة والمعاونة والمؤازرة فهى تعنى تقديم العون والدعم المادى لشخص أو مجموعة أشخاص بهدف التخفيف عنهم ، والمساعدات الإنسانية هى أعمال الإغاثة الإنسانية العاجلة للإبقاء على حياة وصحة المدنيين والتى تقدم من خارج الإقليم الذى يتضرر سكانه من نقص أو إنعدام المواد الأساسية للحياة ، وعرفتها الأمم المتحدة بأنها (معونة تقدم لسكان متضررين يقصد بها فى المقام الأول السعى إلى إنقاذ الأرواح من معاناة الأزمة وتتمثل فى شكل أغذية ، أدوية أو ملابس، أو مواد أساسية لا غنى عنها لبقاء الإنسان على قيد الحياة . وهناك ما يسمى بالمساعدات الإنمائية والتى تتخذ صورًا عديدة منها : المساعدة التقنية أو المساعدة الفنية ، أو الإعانات المالية فى شكل منح لا ترد أو قروض بشروط ميسرة أو مزايا تجارية (١) .

أهمية المعونة الاقتصادية فى العلاقات الدولية:

تعتبر المساعدات الإنسانية هى إعتبارات إستراتيجية فى المقام الأول ، فربما تكون المساعدة لإعتبارات الحرب أو تأكيد الزعامة أوالنفوذ الدولى أو بغرض تدعيم

العلاقات السياسية إلى جانب المصالح الاقتصادية المحلية والدولية (١) ، فهى تخضع فى أفضل الأحوال لمبدأ تبادل المصالح والمنافع المشتركة بين كلا من الدولتين المانحة للمعونة والمتلقية لها (١) ، وعادة ما توظف ٩٠ % من القروض والمعونات بشكل ينفق مباشرة فى الدول التى قدمتها كمدفوعات عن معدات ومواد خام مستوردة منها أو أجور خبراء ومكاتب إستشارية وأجور نقل وشحن ومصاريف تأمين وبدلات سفر ، وغالبًا ما تكون السلع المقدمة فى صورة معونة من السلع التى تجد الدولة المانحة صعوبة فى تصريفها ، وأية ذلك فالجزء الأكبر من المعونات التى تتلقاه الدول النامية يكون مقيدًا بشرط إنفاقه على سلع الدولة المانحة للمعونة (١).

يتناول البحث المعونة الاقتصادية الأسترالية الخاصة بالسلع الأستراتيجية إلى مصر كالقمح ، **والهدف من البحث** رصد وتحليل المعونة الأسترالية الخاصة بالقمح وتصديره إلى مصر حيث ؛يعتبر القمح من الأغذية الكاملة نظرًا لاحتوائه على البروتينات والكربوهيدرات والدهون والمعادن ،فهو الغذاء اليومى للسكان فى كل من الريف والحضر .

أمتد الإطار الزمنى للبحث خلال العام (١٩٨٨/١٩٨٩) ، حيث تبدأ الدراسة عام ١٩٨٨ وفيه تم الاتفاق التجارى بين البلدين ؛ وتنتهى الدراسة عام ١٩٨٩ وفيه قدمت أستراليا منح القمح إلى مصر .

وتمثلت إشكالية البحث فى أنه صارالإنتاج المحلى من القمح لا يكفى الإحتياجات السكانية التى فاقت الزيادة فى الإنتاج ، والتى أدت إلى إتساع الفجوة الغذائية وتراجع معدلات الإكتفاء الذاتى لمعظم السلع الرئيسة والتى منها القمح ودقيقه ، مما أدى إلى الإستيراد لسد العجز حتى سبب عبئًا على الميزان التجارى المصرى بإرتفاع كمية الواردات ، الأمر الذى أدى إلى تهديد مؤشرات الأمن الغذائى لهذا المحصول الأستراتيجى.

اتبعت الدراسة المنهج التاريخى والتحليلى بهدف تحليل العلاقات الاقتصادية والتجارية والتبادل التجارى مع التركيز على معونة القمح الأسترالية إلى مصر ، ومن نتائج البحث أن القمح يعتبر السلعة الأستراتيجية فى العلاقات بين الدولتين .

موقع أستراليا فى سوق تصدير القمح عالميًا

يمكن القول فى أن محصول القمح له خصوصيته فهو سلعة إستراتيجية لها من الأهمية فى العلاقات الدولية والسيطرة الاقتصادية تجاه دول العالم الثالث ،والمطالع لهذا يجد إحتكار بعض دول أوربا للسوق العالمية لإنتاج وتصدير القمح ، إذ معظم القمح المتاح فى السوق الدولية تسيطر على إنتاجه عدد قليل من الدول أهمها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا ، لذا يبقى القمح سلاح الغذاء الذى تستخدمه هذه الدول كأحد العناصر الضاغطة فى السياسات التى تتبعها فى المجال الإستراتيجى على الدول المستوردة ،وذلك حينما يصبح الفائض لدى الدول المصدرة للغذاء فائض إستراتيجى يستخدم للضغط الاقتصادى والسياسى بصور مختلفة ، كما يعتبرالقمح الأسترالى له أهميته إذ بعد إجراء بعض الدراسات على القمح المستورد من أستراليا وُجد أنه أظهر أعلى متوسط لوزن الألف حبة (٤٢،٩ جم) ، وفى نسبة البروتين كان هو الأعلى نسبيًا (١٢،٧٨%) بالنسبة للقمح الأمريكى والأوكرانى ، كما تساهم خصائص الجودة للقمح الأسترالى فى تحديد مواصفات الجودة المطلوبة عند شراء القمح ومعرفة الظروف التى مرت بها الحبوب إبتداء من الحقل وأثناء الحصاد والنقل ، فهى مؤشرًا على قابلية الحبوب للخزن ومدى صلاحيتها ، وتعتبر نسبة الجلوتين فى القمح الأسترالى من الخصائص الهامة للدقيق والتى تعطى مؤشرًا لنوعية وجودة القمح الأسترالى حيث؛تعكس النسبة العامة لبروتين القمح والتى تصل إلى حوالى٣٠،٢٩% (١) .

خلفية عن العلاقات المصرية الأسترالية :

بدأت العلاقات المصرية الأسترالية فى المجال الاقتصادى والتبادل التجارى منذ النصف الثانى من القرن العشرين ، ومنذ تلك الفترة إتسمت العلاقات الاقتصادية بجودة السلع والمنتجات التى يحتاجها السوق فى كل دولة من الدول الأخرى خاصة جودة وتنوع السلع والمنتجات المصرية وأهميتها للسوق الأسترالى ، وشهدت فترة الستينيات من القرن العشرين إزدياد العلاقات التجارية والتبادل التجارى بين البلدين ، وإرسال الوفود والبعثات التجارية المصرية إلى أستراليا لإستطلاع السوق الأسترالى وما يحتاجه من السلع والمنتجات المصرية .

ويمكن إرجاع الظروف لتبدأ أستراليا الدولة الصغيرة مع منتصف القرن التاسع عشر الميلادى تُدخل منطقة الشرق الأوسط ضمن حساباتها ،على الرغم أنها لم يكن لديها تطلعات عالمية ولا روابط بالشرق الأوسط ، لكن مع فتح قناة السويس عام ١٨٦٩، بدأت تنظر إليها نظرة عن ثقب فى الوقت الذى كانت المخاوف تساور سكان

أستراليا من الغزاة المحمولين بحراً ، حيث كانت هناك إمكانية تطلع الدول المكتظة بالسكان للأراضى الأسترالية خاصة بعدما تم إكتشاف كميات ضخمة من الذهب فى أستراليا فى الخمسينيات من القرن التاسع عشر ، ومن ثم جاء معظم المهاجرين الجدد إلى أستراليا من بريطانيا وكونوا مستعمرات بريطانية فى أستراليا (*)، كما ظل السفر على السفن التجارية بين أستراليا وبريطانيا يمر فى معظمه خلال منطقة الشرق الأوسط ،حتى أدركت الأجيال الأسترالية أهمية الشرق الأوسط الذى شكل حلقة وصل فى علاقاتهم ببقية العالم (١).

وفى أغسطس ١٩١٤، عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى(١٩١٤– ١٩١٨)، سارعت أستراليا لتقديم جنود للخدمة تحت إمرة القيادة البريطانية فى الحملات على ألمانيا فى أوروبا ، وبعد الأزمة التى أعقبت سقوط فرنسا فى يونيو ١٩٤٠ ، ساعدوا فى تمكين بريطانيا من النجاة من هجوم ألمانيا النازية (١)، وشكلت أستراليا فرقة مشاة وفيلق خيالة وجميعهم من المتطوعين من مدينة ألبانى (Al bany) غرب أستراليا ، وأبحروا نحو بريطانيا وعبروا قناة السويس التى مثلت حلقة وصل بين بريطانيا والهند وأستراليا، حتى نزلت القوات الأسترالية على الشواطئ وبدؤوا تدريبهم فى مصر التى كانت تحت الحماية البريطانية ، والمطالع للأستراليين يجد أنهم نزلوا مصر التى أُعدت لهم بمثابة أول بلد يهبطوا إليها فى منطقة الشرق الأوسط هذا البلد الغريب والثقافة الأجنبية الجديدة عليهم، لذا أصبح حدثاً محورياً عند الشعب الأسترالى(١)، لتعود أستراليا مرة أخرى لمنطقة الشرق الأوسط بالمشاركة فى العمليات فى معارك العلمين ١٩٤٢، خاصة عندما دخلت اليابان فى الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩–١٩٤٥) ، آنذاك حشدت أستراليا قواتها فى المحيط الهادى للدفاع المشترك، لكنها فقدت فيها حوالى ربع مليون من أبنائها البالغ عددهم نحو أربعة ملايين نسمة ، ورغم ذلك ظلت بريطانيا تحتفظ بنفوذها السياسى والاقتصادى فى أستراليا للدفاع المشترك ، وظلت أستراليا ونيوزيلندا مراكز رئيسة للكومنولث فى جنوب شرق آسيا، لذا زودت أستراليا قوة الاحتلال من الكومنولث البريطانى فى اليابان بالجنود حتى عام ١٩٥٠ م (١) ، إلا أن الهزائم التى منيت بها القوات البريطانية على أيدى اليابانين فى الحرب دفع الأستراليين بالخوف من أن تنتبه الدول الآسيوية الأخرى إلى مشكلة تزايد السكان لديها

بالإستيلاء على أرضهم ، ولجأت إلى الأستعانة بالولايات المتحدة الأمريكية لحمايتها من الغزو المرتقب ، وعليه إستطاعت أستراليا بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية رد الخطر اليابانى ، إلا أنه على الرغم من هذا وبحلول عام ١٩٤٥، شهدت أستراليا تزايد الهجرة إليها فى الفترة (١٩٤٧ – ١٩٦٠)، والتى بلغ عدد سكانها بسبب الهجرة حوالى ٨٥٣٩٥٣ مهاجر(*) . الأمر الذى أدى إلى إزدهار صناعاتها ونموها الاقتصادى ، حتى صارت فترة الستينيات من القرن العشرين لأستراليا بمثابة فترة إستقرار سياسى واقتصادى (١) .

ويمكن القول فى إختيار أستراليا لطريق الوحدة والتكامل الاقتصادى مع مصر لما له قيمته العملية ، والذى ساعد على التقارب السياسى مع مصر وإتخاذها موقف موحد فى مواجهة المشاكل العالمية وظهورها كقوة سياسية لها دورها فى السياسة العالمية.

طبيعة وأهداف المعونة الأسترالية إلى مصر فى مجال القمح وأثرها السياسية والاقتصادية

أولًا : المعونة الأسترالية الخاصة بالقمح ومذكرات التفاهم مع مصر :

يعتبرالقمح محصول له دوره فى التغذية العالمية ، وعليه أولته برامج التنمية عناية خاصة تمثلت فى إزدياد التدخل من جانب الحكومات الدولية فى مجالات الإنتاج والتوزيع والتجارة حتى أنه يقع تنفيذ نصف تعاقدات التجارة الخارجية للقمح على كاهل هذه الحكومات ، لذا ركزت الحكومة الأسترالية دعم التعاون الاقتصادى مع مصر ، وأعلنت التوسع فى إبرام إتفاقيات تجارية ثنائية مع مصر ، وتحقق ذلك من خلال عقد مذكرات التفاهم والإتفاقيات التجارية بين البلدين .

احتلت الإتفاقيات الثنائية مكاناً مهمًا فى المبادلات التى تتم بين الدول ، فأعتبرت الإتفاقيات الثنائية ممثل للإطار القانونى الأوحد فى العلاقات التى تدور بين الدول ذات الاقتصاد المخطط وسائر دول العالم . والملاحظ فى ذلك أن كلا الدولتين المتعاقدتين تقوم بوضع برنامج لتبادل بضائع معينة بكميات محددة خلال فترة زمنية معينة ، وتتعهد الدولتان بالسماح على سبيل التبادل بتصدير وإستيراد السلع الواردة فى القوائم

الملحقة بالإتفاق ، وإرتباط الإتفاقيات التجارية بقواعد تحكم المعونات الفنية بمنح الدول الممنوحة نموذجًا يتلاءم مع متطلبات التبادل بين إلتزمات متكافئة اقتصاديًا (١).

كما تعتمد أغلبية الدول النامية على المعونات الفنية من الدول المتقدمة وعلى الإعتمادات الاقتصادية سواء من مدى حجم المساعدات الرسمية للتنمية التى تتلقاها ، أو من حجم ديونها الخارجية ، ويعتبرالهدف الأساسى من وراء مساعدات الدول المتقدمة للدول النامية هو الإرتقاء بعملية التنمية لهذه الدول حتى تستغنى نهائيًا عن المساعدات الفنية ، فكانت أستراليا ممن أخذت بهذا حين ساعدت جمهورية مصر العربية فى إقامة الصوامع لتخزين القمح (١) .

وكان لإنشاء مشاريع الصوامع القمحية مزايا أهمها توطيد العلاقات التجارية والاقتصادية بين مصر وأستراليا، إذ بدأت عقد المفاوضات المصرية الأسترالية فى ١٨ فبراير ١٩٨٧، تبعًا للتصريح الذى أصدره السيد محمد مرزيان وزير التموين والتجارة الداخلية ، حين ذكر بأن وفدًا من أستراليا سيصل إلى القاهرة فى فبراير ١٩٨٧، يستغرق ٦ أيام حيث ؛ ستجرى مباحثات مع وزير الخارجية والتجارة الأسترالى السيد بيل هايدن (BILL Hayden) والدكتور عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والسيد يسرى على مصطفى وزير الاقتصاد والتجارة بجمهورية مصر العربية حول إتفاقية تجارية بين البلدين فى القاهرة والتى نصت على إنشاء لجنة مشتركة توفر وسائل زيادة تنويع التجارة والبحث عن حلول للمشاكل التى قد تنشأ فى الاتفاقيات التجارية الثنائية بين البلدين(١) ، وبحثوا تطور الأوضاع السياسية والجهود المبذولة لدفع مسيرة السلام فى منطقة الشرق الأوسط ، وأجتمعت اللجنة بالتناوب بين مصر وأستراليا ، لإستعراض الحكومة مستوى وشروط التغطية التأمينية لمبيعات الإئتمان للقمح بموجب أحكام الفائدة الوطنية لقانون لجنة التجارة الأسترالية (١). وتأكيدًا لهذا أعلنت أستراليا عام ١٩٨٨/١٩٨٧ ، زيارة وفد اقتصادى أسترالى للقاهرة ، لوضع أطر تنفيذ إتفاق تجارة لتوريد القمح إلى مصر، حتى صارت مصر تجاريًا بالنسبة لأستراليا أهم قاعدة فى الشرق الأوسط للإنطلاق إلى أسواق التصدير(١) .

وفى الفترة ٢١-٢٢ مايو ١٩٨٧ ، شاركت أستراليا فى إجتماع نادى باريس، فى المفاوضات الثنائية مع مصر لإعادة جدولة حوالى ٤٠٠ مليون دولار من الديون فى الغالب ديون القمح ، وسوف يكون السداد لهذه الديون قبل ٣١ أكتوبر ١٩٨٩ ، وسيتم السداد على ١٠ سنوات ، مع وجود فترة سماح مدتها خمسة سنوات ، كما ستطلب مصر مزيدًا من إعادة جدولة الديون ، وهذا يعكس مدى أهمية السوق المصرى للقمح الأسترالى ، حيث يتميز القمح الأسترالى بقيمته الغذائية المرتفعة (١) ، ويتجه إلى السوق الخارجية (١) . وعليه واجهت الحكومة المصرية أزمة الخبز والدقيق بإستيراد مقادير كبيرة من القمح بمساعدة أستراليا ، وكذلك إقتراض كميات من القمح والدقيق ، وعليه إتجهت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية لشراء القمح الأسترالى إذ أعتبرت أستراليا أحد المصادر الرئيسة المهمة لإمداد مصر بالقمح لمواجهة الإستهلاك المحلى(١) .

وفى١٩٨٨/١/٢٣ ، تم توقيع مذكرة التفاهم بالقاهرة بين مصر وأستراليا، بشأن معونة القمح الأسترالى والمقدمة من مكتب المعونة الأسترالية للتنمية التابع لوزارة الخارجية والتجارة الأسترالية، وأصدر رئيس الجمهورية فى ٢٦ مارس١٩٨٨ ، قرار (رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨٨) ، بشأن الموافقة على توقيع مذكرة التفاهم مع أستراليا، والتى تقدم بمقتضاها الحكومة الأسترالية للحكومة المصرية منحة قمح مقدارها ٥٠ ألف طن للعام ١٩٨٨/١٩٨٧ ، وقيمتها ٨،٩٠٢،٥٠٠ دولار أسترالى، حيث وقع المذكرة عن الجانب المصرى كل من الدكتور موريس مكرم الله وزير الدولة للتعاون الدولى ، والدكتور جلال أبو الدهب وزير التموين والتجارة الداخلية ،أما عن الجانب الأسترالى (مكتب المعونة الأسترالية للتنمية التابع لوزارة الخارجية والتجارة الأسترالية) ، وأيان هاتشينز (Ian Hutchens) (١٩٨٧-١٩٩٠) ،السفير الأسترالى بالقاهرة والتى جاء فيها ضرورة تصدير أستراليا لنوع جيد من القمح يكون قابل للتسويق وصالح أيضًا للإستهلاك الآدمى ، ونصت المذكرة على إتباع الحكومة المصرية السياسات والبرامج التى تسهم فى تنمية وزيادة الإنتاج الزراعى من الحبوب الغذائية وتحسين وسائل تخزينها ، ومن ثم وافق مجلس الشعب

على قرار رئيس الجمهورية (رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨٨)، الخاص بمذكرة التفاهم مع أستراليا بشأن توريد القمح بجلسته المعقودة فى ١٨ رمضان ١٤٠٨ هـ ، الموافق ٤ مايو ١٩٨٨ م .

ومثلت **السلطات المختصة** عن الجانب المصرى : وزارة التعاون الدولى ، ووزارة التموين والتجارة الداخلية، وأما ممثل الحكومة الأسترالية يكون مكتب المعونة الأسترالية للتنمية التابع لوزارة الخارجية والتجارة الأسترالية ، كما تورد الحكومة الأسترالية للحكومة المصرية ٥٠،٠٠٠ طن من القمح (فوب) كجزء من برامج المعونة الغذائية لعام ٨٧ / ١٩٨٨ ، ويكون القمح معدًا للشحن فى يناير ١٩٨٨، على أن تودع المبالغ المسحوبة من الحساب الخاص والمتعلقة بكل التكاليف المحلية لمشروعات صوامع القمح مقدمًا كل ستة أشهر فى حساب يسمى " الأعتماد المخصص لمشروع صوامع القمح " وفقًا للإحتياجات الواردة فى برنامج عمل سنوى تعده وزارة التموين والتجارة الداخلية بموافقة السفارة الأسترالية أو من ينوب عنها ، كذلك يتم السحب من الإعتماد المخصص لمشروع صوامع القمح بناء على تفويض من المسئولين الذين تحددهم السلطات المصرية (وزارة التموين والتجارة الداخلية) ، كما يتم السحب من الحساب الخاص لأغراض زيادة الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائى بعد أن يتم تغطية جميع نفقات مشروعات الصوامع والتخزين ، على أن تقدم الحكومة المصرية تقريرًا بذلك إلى السفارة الأسترالية كل ستة أشهر أعتبارًا من بدء نفاذ هذه المذكرة وحتى الإنتهاء منها .

ومن ضمن نتائج هذه المذكرة توسيع العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين ، وذلك حين أصدر رئيس جمهورية مصر العربية القرار (رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٨٨) بشأن الموافقة على إتفاق التجارة بين مصر وأستراليا بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٨ ، والذى يختص بمشروعات التنمية التجارية والتبادل التجارى والتى منها مشروعات الصوامع القمحية فى الصعيد المصرى، إذ تكون قائمة على تقديم تسهيلات لتشجيع هذه المشروعات المشتركة بينهما ، كذلك شجعت فرص الإستثمار بين البلدين للتعاون التجارى ولتبادل الزيارات والبعثات التجارية ، والإستفادة من الخبرات التجارية والفنية

والتكنولوجية المختلفة للتعاون التجارى ، حتى يتم تسهيل التعاون المتبادل بين الغرف التجارية فى كلا البلدين ، والذى يتم عن طريق إقامة المعارض التجارية فى أى من البلدين .

وعقب توقيع مذكرة التفاهم الخاصة بشأن توريد القمح الموقعة بالقاهرة فى ٢٣ يناير ١٩٨٨، ووفقًا لتقرير الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء خلال الفترة من يناير إلى أبريل ١٩٨٧ ، أصبح محصول القمح المركز الأول فى الواردات المصرية من أستراليا ، والتى بلغت إرتفاعًا ملحوظًا حيث بلغت حوالى ١١٠٩٣ ألف جنيه مصرى بالمقارنة بالفترة من يناير إلى أبريل ١٩٨٨ ، إذ بلغت نحو ١١٦٥٥ ألف جنيه مصرى ، كما بلغت الصادرات نحو ٧٠٨ ألف جنيه خلال الفترة من يناير إلى أبريل ١٩٨٨، مقارنة بالفترة من يناير إلى ابريل ١٩٨٧(١)، والتى بلغت قيمتها نحو ٦٠ ألف جنيه، وهذا يوضح مدى الإهتمام الأسترالى بالتبادل التجارى مع مصر وذلك لأهمية السلع والمنتجات المصرية للسوق الأسترالى (١).

ثانيًا : اتفاق التجارة بين مصر وأستراليا عام ١٩٨٨

تطورت العلاقات الاقتصادية والتبادل التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر وأستراليا خلال فترة نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، خاصة فى مجال العلاقات التجارية حيث تم إتفاق التجارة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة أستراليا والموقع فى القاهرة فى ١٨ فبراير ١٩٨٨ ، ومثل الجانب المصرى فى ذلك الاتفاق الدكتور / يسرى على مصطفى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية وعن الجانب الأسترالى بيل هايدن ، وقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٨٨ ، بشأن الموافقة على اتفاق التجارة ، كذلك وافق مجلس الشعب على ذلك الاتفاق بجلسته فى ٢٢ يونيو ١٩٨٨(١) .

والهدف الرئيس من إتفاق التجارة بين مصر وأستراليا تطوير العلاقات التجارية بين البلدين والتبادل التجارى والتعاون الاقتصادى وتحقيق المنفعة المشتركة فى العلاقات الاقتصادية بينهما .

وتكون الاتفاق التجارى لعام ١٩٨٨ ، بين مصر وأستراليا من عشر مواد تناولت هذه المواد فحوى الاتفاق التجارى ، ونص الإتفاق التجارى على أن تتخذ الحكومتان المصرية والأسترالية جميع الوسائل لتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين ، وأن تتم التجارة بينهما وفقًا لمبدأ الحقوق المكتسبة ، وأن تبذل كل من الدولتين قصارى جهودهما لتدعيم التجارة والعلاقات الاقتصادية ، ويتم ذلك من خلال :

(١) تشجيع وتسهيل تنمية التعاون بين المؤسسات والشركات التجارية بين البلدين .

(٢) تشجيع المؤسسات والشركات التجارية فى كلا البلدين على إبرام العقود الخاصة بذلك الإتفاق ، خاصة فيما يخص مشروعات التنمية التجارية .

(٣) منح المؤسسات والشركات التجارية كافة التسهيلات الضرورية لتنفيذ العقود والترتيبات بشأن التجارة بين البلدين .

(٤) تشجيع المشروعات المشتركة المتعلقة بمشروعات التنمية التجارية والإهتمام بمجال الإستثمار .

(٥) العمل على تبادل الزيارات بين البلدين ، مثل البعثات التجارية والزيارات التى يقوم بها الخبراء المتخصصين ومقاولى التشييد وممثلى مراكز البحوث والتصميم وغيرها من الهيئات المتخصصة الأخرى.

(٦) تشجيع المؤسسات والشركات التجارية المعنية على إبرام العقود والعمل على تبادل التكنولوجيا والإستفادة من براءات الإختراع والتراخيص والخدمات وتقديم الخبرات الفنية والتجارية .

(٧) العمل على تحقيق تنمية العلاقات التجارية وتحقيق المنفعة المتبادلة وتطوير وزيادة العلاقات التجارية والتبادل التجارى بين البلدين .

(٨) تسهيل إقامة تعاون متبادل بين الغرف التجارية وهيئات الصناعة فى كل من البلدين .

ونص الإتفاق التجارى لعام ١٩٨٨ ، بين مصر وأستراليا أيضًا على أن تشجع كل من الحكومتين المصرية والأسترالية وفقًا للقوانين واللوائح المعمول بها فى كل من البلدين على المشاركة فى المعارض الدولية التى تعقد فى أى من البلدين فى مجال التجارة ، وتقديم التسهيلات الخاصة بإستيراد العينات والمعدات والمستلزمات الضرورية الأخرى بهدف إقامة المعارض والمراكز التجارية .

وأيضًا نصت المادة السابعة من إتفاق التجارة لعام ١٩٨٨، بين مصر وأستراليا أنه من أجل تحقيق التعاون الاقتصادى وتنمية وتطوير العلاقات التجارية والتبادل التجارى بين البلدين تنشأ لجنة مشتركة تتكون من ممثلين يتم تعينهم من الحكومتين المصرية والأسترالية ، وأن تجتمع اللجنة بالتناوب فى البلدين بناء على طلب أى من الحكومتين ، وتكون مهمة اللجنة المشتركة كالأتى :

(١) إيجاد الوسائل اللازمة لزيادة وتنويع العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين .

(٢) بحث الوسائل التى يتم من خلالها تقوية العلاقات بين المؤسسات والشركات التجارية فى كلا البلدين .

(٣)دراسة الإقتراحات الخاصة بتطوير وتوسيع العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين .

(٤) إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التى قد تنجم عن العلاقات التجارية بين البلدين .

(٥) تشجيع وتسهيل تبادل الآراء والمعلومات فى المجالات المختلفة للعلاقات الاقتصادية والتجارية والتعاون الاقتصادى والتبادل التجارى بين البلدين (١) .

ثالثًا : منح القمح الأسترالية إلى مصر عام ١٩٨٩

المساعدات الخارجية هى إعتبارات إستراتيجية، فربما تكون المساعدة لإعتبارات الحرب أو تأكيد الزعامة أوالنفوذ الدولى أو بغرض تدعيم العلاقات السياسية إلى جانب المصالح الاقتصادية المحلية والدولية (١) ، فهى تخضع فى أفضل الأحوال لمبدأ تبادل المصالح والمنافع المشتركة بين كلًا من الدولتين المانحة للمعونة والمتلقية لها(١) ، وعادة ما توظف ٩٠ % من القروض والمعونات بشكل ينفق مباشرة فى الدول التى قدمتها كمدفوعات عن معدات ومواد خام مستوردة منها أو أجور خبراء ومكاتب إستثمارية وأجور نقل وشحن ومصاريف تأمين وبدلات سفر ، وغالبًا ما تكون السلع

المقدمة فى صورة معونة من السلع التى تجد الدولة المانحة صعوبة فى تصريفها ، وأية ذلك فالجزء الأكبر من المعونات التى تتلقاه الدول النامية يكون مقيدًا بشرط إنفاقه على سلع الدولة المانحة للمعونة (١).

ومن ثم فهناك حوافز لسياسة المعونة تتمثل فى كون التقدم الاقتصادى هو خير ضمان للحفاظ على علاقات دولية منظمة وعدم وجود تفاوت بينهما كالآتى :-

(١) يؤدى التنافس بين الدول الكبرى إلى إقامة علاقات صداقة وتعاون مع الدول النامية فى حالة قيام حرب لتقديم التسهيلات فى القواعد الجوية والموانى ، ومثل هذا يفترض ضرورة الحفاظ على نظام العلاقات التجارية بين الدول المتقدمة والنامية .

(٢) الحفاظ على حركة الأسواق العالمية ما بين الصادرات والواردات بين الدول وعدم وجود فجوة فى الميزان التجارى بين صادرات الدول النامية وواردات الدول المتقدمة ، الأمرالذى يرجع قيمة المعونة لأصحابها على شكل مبالغ باهظة ، وكأن الإستثمارت المالية المخصصة للتنمية ما هى سوى إعانة مقيدة ومقنعة للصادرات(١).

فالتوجه نحو إنفاق المعونة على صادرات الدولة المانحة من السلع والخدمات ، يدخل ضمن المعونة المقيدة المصدر ، ففى مقابل إطلاق جزء من الموارد المحلية للدولة المانحة ، فإنه من المنطقى أن تتجه المعونة المقيدة المصدر لمنع تدهور ميزان مدفوعات الدولة المانحة كنتيجة لتدفق المعونة (١) ، تستورد الدول النامية بعض السلع والخدمات من الخارج ، وذلك لأن المورد الرئيس للعملات الصعبة بالنسبة للدول النامية هو الصادرات التى تجنى من ورائها ما لا يقل عن أربعة أخماس مجموع عملاتها الصعبة ، أما الجزء المتبقى فيتضمن المعونات والسلفيات والإستثمارات الأجنبية (١) .

وتسد المعونات الأجنبية ثلاث فجوات تعانى منها الدول النامية وهى : فجوة المدخرات الناتجة عن نقص المدخرات المحلية عن حجم المال المطلوب لإنجاز مشروعات الإستثمار ، وفجوة التبادل التجارى الناتجة عن الفرق بين إحتياجات الإستيراد وإيرادات التصدير ، والفجوة التكنولوجية بين الدول النامية والدول المتقدمة(١) . ولما وضحت الآثار السلبية لهذا بدأت محاولات لعقد إتفاقيات تجارية بين الدول للتعامل فى سلع محددة (١).

وتقدر المعونة على أساس سد فجوة المدخرات أو فجوة التجارة الخارجية ، وذلك فى ضوء أن نوع المعونة أكثر أهمية من حجمها ، حيث درجة فاعلية حجم المعونة وتأثيرها على إنجاز التنمية الاقتصادية يتوقف على النوع الذى ستتخذه إذا كان على شكل قروض أو منح أو معونة ثنائية ، كما أن حجم المعونة يتحدد نتيجة الإرادة السياسية لدى الدول المتقدمة وإقناعها بضرورة المساهمة فى تطوير التنمية الاقتصادية فى الدول النامية ، وفى أثناء ذلك نجد أن الدول النامية طالبت بأن تخصص الدول المتقدمة نحو ٨٠% من معوناتها لها على شكل منح على أن يتم الوفاء بها على مدى ٣٠ عامًا وبفائدة ٢،٥ % ، وهذا ما قام به وزير الدفاع الأسترالى كيم بازلى (Kim Bazley) منذ عام ١٩٨٧ ، حين أصدر ورقة للتداول الحكومى بعنوان " الدفاع عن أستراليا " وتمحورت حول أهمية وضع سياسة دفاعية مستقلة تقوم على الإعتماد على الذات ، وقد كانت السياسة الخارجية لأستراليا قبل ذلك مقيدة بالرغبة فى جذب إنتباه القوى الكبرى (١) .

ويعد احتواء مدن أستراليا على أكثر من أثنى عشر ممثلًا رسميًا من الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية، منحها وسيلة للحوار على جميع المستويات الحكومية وبين المنشأت التجارية (١) ، وفى ضوء القانون رقم ٤٨٠ تحت بند الباب الأول والذى ينص على :" التخلص من فائض الحاصلات الزراعية والتى عجزت الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية المتقدمة عن تصريفه ، أصبح يتم إستخدام الفائض للمعونة بشروط ميسرة وأسعار أقل من أسعار السوق العالمية خاصة أثناء القحط والحروب" ، ومن ثم خصصت أستراليا ما قيمته ٠،٧٥ % من إجمالى الدخل القومى السنوى فى برنامج تعده للمعونات الخارجية فى مجال التنمية والمعونات الفنية للدول المجاورة والمنح الدراسية (١).

وعلى هذا بدأت مصر تحصل على معونة غذائية سنوية خاصة بالقمح من أستراليا وبعض الدول المتقدمة التى تدخل ضمن برنامج المعونة الغذائية السنوية للدول النامية ، والتى ترد بدون أى مقابل أو بشروط ميسرة ، وهذا ما عملت به بعض الدول المانحة التى اشترطت الإستفادة من حصيلة هذه المعونات فى السوق المحلية المصرية

، ومع تزايد حاجات مصر لتأمين السلع الأستراتيجية وخاصة القمح ، أدى ذلك لحاجة مصر للمعونة الخارجية من القمح ، إذ يلاحظ وجود إختلال بين الإنتاج المحلى والإحتياجات الإستهلاكية منه ، لذا صار الجزء الأكبر من المعونة يتمثل فى القمح ودقيقه وأهم الدول المانحة للقمح فرنسا وكندا وأستراليا ، والتى قدرت متوسط الكمية التى تمنحها أستراليا من المعونة القمحية لمصر بحوالى ٥٠،٢٥ ألف طن بنسبة ٢،٧ % (١).

ويلاحظ مما سبق تذبذب نسبة المعونة بين الإرتفاع والإنخفاض ، مما يصف المعونة بعدم الإستقرار والإنتظام فى كمياتها من عام لأخر ، وربما ذلك لخضوعها للعوامل الجوية وعدم الإستقرار السياسى وسوء توزيع الدخل ، ولعدد من الإعتبارات الاقتصادية والسياسية للدول المانحة ومدى إرتباطها وعلاقاتها السياسية بجمهورية مصر العربية ، كما ترمى بعض الدول المصدرة للقمح لتقليل المعروض من القمح حتى إنخفاضه فى السوق العالمى ، إذ أن الأسعار العالمية للقمح تنخفض فى مواسم ظهوره فى مصر(*) ، كما تختلف الكمية المستوردة من البلاد الأوروبية لإختلاف النوعيات المطلوبة من القمح من هذه الأسواق وجودتها ، كذلك للإختلاف فى أساليب سداد قيمة الواردات ، ولهذا يتضح التأثير العكسى لكل من سعر الإستيراد والإنتاج المحلى وسعر الصرف على كمية الواردات المصرية من القمح ، ووجود تأثير طردى لعدد السكان الذى يضعف من تأثير الإنتاج المحلى من القمح على تقليل حجم الواردات المصرية منه ، وهناك إرتباطها بالإستهلاك القومى للمواطن وعدد السكان حيث بلغت نحو ٣٣٠ ألف طن بنحو ٤،٢% من الإستهلاك القومى من القمح كمتوسط للفترة (١٩٨٠ – ١٩٩٥) .

وفى ضوء تعاظم حجم الكميات التى يتم توريدها ، فإن الأمر تطلب إعادة تحقيق التوازن بين الطلب والعرض والإعتماد على الذات فى رفع نسبة الإكتفاء الذاتى من الحبوب اللازمة لإنتاج رغيف الخبز المدعم حيث يواجه توفير الخبز البلدى الحصول على الخبزالمدعم صعوبات متزايدة ، الأمر الذى توجهت فيه الحكومة المصرية إلى تواجد شبكة قومية من الصوامع ذات سعات تخزينية واسعة بداخل

المحافظات وتجهيزها بالمعدات اللازمة بالتعاون الأسترالى لسد الفجوة الغذائية فى ضوء الزيادة السكانية المرتفعة والمستمرة للإستهلاك القمحى فى مصر ، والمحافظة على المخزون الإستراتيجى من القمح من الفقد والتلف ، وفى ضوء إختلاف نسبة المخزون من القمح نتيجة إختلاف النمط الغذائى حسب كل محافظة من المحافظات ، لذا تطلب الأمر التوجه إلى التنمية الصحيحة والتى كانت فى حاجة إلى أية مساعدات اقتصادية بأى شكل من الأشكال ، متلهفة إلى التعاون الاقتصادى مع أى دولة ، وبطبيعة الحال كانت الأبواب الأسترالية خير طارقًا يطرق الأسواق المصرية ، حيث عملت على خدمة الإستثمارات والعمليات التجارية بين البلدين بشكل متطور خاصة فى عمليات الإستيراد والتصدير ، والتى يمثل القمح أهمها – المحصول الإستراتيجى الأول فى مصر – كما عقدت الإتفاقيات ومذكرات التعاون لإنشاء شبكة صوامع متعددة ومتطورة موزعة على محافظات صعيد مصر تعمل على الإستقرار فى المخزون الإستراتيجى للبلاد ، كذلك أتبعت الحكومة الأسترالية فى ضوء التعاون الاقتصادى سياسة المنح والإعانات الخارجية عملًا على الإستقرار السياسى والاقتصادى على المدى البعيد بين الجانبين المصرى والجانب الأسترالى .

(١) منحة القمح الأسترالية ٨ مارس ١٩٨٩

أصدررئيس جمهورية مصر العربية القراررقم (٢٤٨ لسنة ١٩٨٩) بتاريخ ٣/٨/ ١٩٨٩م ، بشأن الموافقة على مذكرة التفاهم الخاصة بمنحة القمح الاسترالية لمصر والموقعة بين حكومتى جمهورية مصر العربية وأستراليا ، والبالغ قدرها ٥٠ ألف طن من القمح الموقعة فى القاهرة والتى تقدر بما قيمته نحو ١٠،٣٥٠،٠٠٠ دولار أسترالى (فوب) ، إذ أعلن السيد بيل هايدن (Bill Hadyen) وزير التجارة والشئون الخارجية الأسترالى مع وزير الاقتصاد والتجارة الداخلية المصرية السيد يسرى على مصطفى بالإعلان عن التفاوض على إتفاقية ثنائية فى إطار التجارة والإستثمار فى مصر لتعزيز التجارة بين البلدين (١) .

مثل الجانب المصرى فى مذكرة التفاهم كل من الدكتور موريس مكرم الله وزير الدولة للتعاون الدولى ، والدكتور جلال أبو الدهب وزير التموين والتجارة الداخلية ، ومثل الجانب الأسترالى (مكتب المعونة الأسترالية للتنمية التابع لوزارة الخارجية والتجارة الأسترالية) ، وأيان هاتشينز (Hatcheons)السفير الأسترالى بالقاهرة ، على أن يتم إستثمار هذه المعونة فى زيادة الإنتاج الزراعي من القمح والأمن الغذائى وتستمرهذه المعونة لتنمية المناطق الريفية وتمكين صُغار الفلاحين من المشاركة فى الإنتاج الزراعى وزيادة تحسين وسائل إنتاج وتخزين الحبوب الغذائية وعلى رأسها القمح للتنمية الإجتماعية والاقتصادية فى مصر ، وتستخدم المبالغ المالية لمواجهة جميع النفقات المحلية لمشروعات الصوامع فى أدفو وقوص والبلينا والموقعة فى ١١ ديسمبر ١٩٨٦، وذلك تحت حساب يسمى (الإعتماد المخصص لمشروع صوامع القمح)، ووافق مجلس الشعب على مذكرة التفاهم بين مصر وأستراليا الخاصة بالقمح فى ٢٥ يونيو ١٩٨٩(١) .

ونتج عن ذلك قيام الكثير من المشروعات ذات الطابع المشترك بين مصر وأستراليا ، خاصة إنشاء الصوامع القمحية مما ساهم فى تعزيز القدرة التنافسية فى المجالات الأخرى عالميًا ، بدأت جمهورية مصر العربية فى تنفيذ مشروعات صوامع القمح من خلال برنامج سنوى تُعده وزارة التموين والتجارة الداخلية بموافقة السفارة الأسترالية مما وطد من العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين(١) .

(٢) منحة القمح الأسترالية ديسمبر ١٩٨٩

تمكنت الحكومة المصرية وفقًا لبرنامج المنح وهبات القمح المقدمة من الجانب الأسترالي من عقد مذكرة تفاهم جديدة مع أستراليا بشأن توريد منحة قمح فى إطار برنامج المعونة الغذائية الأسترالية لعام ١٩٨٩/١٩٩٠ م ، والموقعة بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٨، وفقًا للقرار الجمهورى رقم (١٨١ لسنة ١٩٩٠ والصادر بتاريخ ١٩٩٠/٤/١٥)، وعليه قامت الحكومة الأسترالية بتوريد قمحًا لمصر بما قيمته ١١،٨٠٠،٠٠٠ دولار أسترالى (فوب) كجزء من مساهمات برنامج المعونة الغذائية الأسترالية ، وتم التوقيع بين حكومة جمهورية مصر العربية وممثلها السيدة / أميمة

عبد العزيز وكيل أول وزارة التعاون الدولى ، وعن الحكومة الأسترالية ج.ف.جودفرى (J.F.Goodfree) القائم بالأعمال الأسترالى لدى جمهورية مصر العربية، وتمت موافقة مجلس الشعب عليها فى ٢١ مايو١٩٩٠.

شهدت فترة الثمانينيات زيادة عقد مذكرات التفاهم بين البلدين وإستيراد مصر للقمح الأسترالى ، حيث نتج عن ذلك زيادة قيمة الصادرات والواردات بين البلدين ، إذ فى عام ١٩٨٨ /١٩٨٩ ، بلغت الصادرات المصرية إلى أستراليا نحو ٧٠٨ ألف جنيه مصرى تمثلت فى تصدير السلع والمنتجات المصرية التى يحتاجها السوق الأسترالى مثل الأقمشة ومنتجات خان الخليلى والمنسوجات القطنية والصوفية والموالح وغير ذلك من المنتجات والسلع المصرية ، أيضًا زادت قيمة الواردات المصرية من أستراليا والتى بلغت نحو ١١٠٩٣٠ ألف جنيه مصرى ، وكان القمح الأسترالى يمثل نسبة ٥٠% من الواردات المصرية من أستراليا لأهمية القمح الأسترالى وإرتفاع قيمته الغذائية وجودته (١) .

وإستمرارًا لمستقبل الإستثمارات المصرية مع أستراليا وللعلاقات المتوازنة بين البلدين وافق مسئولو مجلس القمح الأسترالى لجعل مصر مركزًا لتجارة الحبوب لتخزين وتوزيع القمح الأسترالى للدول العربية والأفريقية ، ولتوفير مخزون دائم من القمح فى الصوامع المصرية لا يقل عن ١،٥ مليون طن ، كما أمكن لمصر الإستفادة من هذا المخزون فى إستيفاء إحتياجاتها السنوية مقابل تصدير الفوسفات المصرى لأستراليا ، وذلك من خلال الزيارات المتبادلة بين رجال الأعمال ووفود الشركات الأسترالية إلى مصر والتى ساعدت على جذب الإستثمارات الأسترالية للتوسع فى مشروعات مشتركة أخرى بين الجانبين ولتيسير التبادل التجارى للسلع والمنتجات الزراعية والتجارية والغذائية المصرية إلى أستراليا (١) .

يلاحظ تطور العلاقات التجارية بين مصر وأستراليا من خلال إنشاء الصوامع القمحية وتنوع مذكرات التفاهم الخاصة بالقمح بين البلدين ، وتنوع إتفاقيات التعاون التى تحكم العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما(١) ، ومدى أهمية التبادل التجارى والاقتصادى بين الدول وأهمية الاتفاقيات والمذكرات التجارية والاقتصادية

التى تضاعف من حجم التجارة وتفتح آفاق جديدة للتعاون الاقتصادى (١) ، والتى ساعدت على جذب العديد من الإستثمارات والمشروعات الأسترالية إلى مصر إنشاء مشروعات الصوامع القمحية فى صعيد مصر ، كما حرصت أستراليا من خلاله لدعم علاقاتها مع مصر على جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية بين الجانب المصرى والجانب الأسترالى (١) .

من خلال عقد الإتفاقيات التجارية بين مصر وأستراليا مثل إتفاق التجارة بين البلدين لعام ١٩٨٨ ، ساعد هذا على زيادة التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى بينهما ، كذلك زيادة الطلب الأسترالى للمنتجات والسلع المصرية التى لا غنى عنها للسوق الأسترالى ، مما أصبحت مصر تجاريًا بالنسبة لأستراليا أهم المراكز التجارية فى منطقة الشرق الأوسط (١).

وجملة القول تعتبرالإستثمارات من الميادين المهمة فى مجال النشاط الاقتصادى (١) ، على إعتبار أنها من أكثر المجالات ظهورًا وتساعد فى تدعيم العلاقات مع الدول بعضها ببعض ، كما تمثل هذه المشروعات أحد الأبعاد المهمة فى العلاقات الدولية المعاصرة وهو التفاوت فى مستويات النمو الاقتصادى وإتساع الفجوة التى تباعد بين القلة من الدول الصناعية المتقدمة وسائر الدول النامية التى تحتاج إلى تعاون العالم الخارجى (١). والتى منها مصر التى تفتح أبوابها متحمسة دائمًا للمشروعات والإستثمارات للحاق بالتنمية المستدامة فى البلاد المتقدمة والتى تعمل على تنظيم العلاقات الاقتصادية (١) .

رابعًا : تقييم المعونة الاقتصادية الأسترالية الخاصة بالقمح إلى مصر

تقوم تقديرات المعونة على أساس سد فجوة المدخرات أو فجوة التجارة الخارجية فى ضوء أن نوع المعونة أكثر أهمية من حجمها ، حيث درجة فاعلية حجم المعونة وتأثيرها على إنجاز التنمية الاقتصادية يتوقف على النوع الذى ستتخذه إذا كان على شكل قروض أو منح أو معونة ثنائية ، كما أن حجم المعونة يتحدد نتيجة الإرادة السياسية لدى الدول المتقدمة وإقناعها بضرورة المساهمة فى تطوير التنمية الاقتصادية فى الدول النامية ، وفى أثناء ذلك تجد أن الدول النامية طالبت بأن تخصص الدول

المتقدمة نحو ٨٠% من معوناتها لها على شكل منح على أن يتم الوفاء بها على مدى ٣٠ عامًا وبفائدة ٢،٥ % ، وأيه ذلك فهذا ما قام به وزير الدفاع الأسترالى كيم بازلى (Kim Bazley) منذ عام ١٩٨٧ ، حين أصدر ورقة للتداول الحكومى بعنوان " الدفاع عن أستراليا " وتمحورت حول أهمية وضع سياسة دفاعية مستقلة تقوم على الإعتماد على الذات ، وقد كانت السياسة الخارجية لأستراليا قبل ذلك مقيدة بالرغبة فى جذب إنتباه القوى الكبرى (١) .

لذا اتخذت المعونة الاقتصادية والفنية التى قدمتها أستراليا إلى مصر عدة أشكال تركزت فى القروض والمنح، بالإضافة إلى البعثات التجارية والخبراء الفنيين الأستراليين والتى عملت على زيادة حركة التبادل التجارى وعقد إتفاقيات تجارية حتى أُعتبرت إتفاقيات المعونة الاقتصادية والمساعدة الفنية بإعتبارها آلية من آليات السياسة الخارجية الأكثر أهمية (١) .

ولعل النقص العام فى المصادر المادية والمالية ، بالإضافة إلى الرغبة الكبيرة فى العمل التنموى المتطور قد جعل مصر قابلة بصورة كبيرة للمعونة الأسترالية ، والتى بالفعل لبت أستراليا الإحتياجات التنموية المصرية على كل المستويات خاصة التجارية.

ويبدو أن تنفيذ المعونات الأسترالية فى مصر كان سريعًا حيث اتفاق التجارة ١٩٨٨ ، بين مصر وأستراليا ساعد على تطوير العلاقات التجارية بين البلدين والتبادل التجارى والتعاون الاقتصادى وتحقيق المنفعة المشتركة فى العلاقات الاقتصادية بينهما ، وربما كانت هناك دوافع قوية للجانب المصرى وراء التعاون الزراعى فى ظل تزايد حاجات مصر لتأمين السلع الأستراتيجية وخاصة القمح ،مما أدى لحاجة مصر للمعونة الخارجية من القمح ، إذ يلاحظ وجود إختلال بين الإنتاج المحلى والإحتياجات الإستهلاكية منه ، لذا صار الجزء الأكبر من المعونة يتمثل فى القمح ودقيقه ، لذا تبادلت المصالح والمنافع المشتركة بين كلًا من الدولتين المانحة للمعونة والمتلقية لها(١) ، حيث عادة ما توظف ٩٠ % من القروض والمعونات بشكل ينفق مباشرة فى الدول التى قدمتها كمدفوعات عن معدات ومواد خام مستوردة منها أو

أجور خبراء ومكاتب إستثمارية وأجور نقل وشحن ومصاريف تأمين وبدلات سفر ، وغالبًا ما تكون السلع المقدمة فى صورة معونة من السلع التى تجد الدولة المانحة صعوبة فى تصريفها ، وأية ذلك فالجزء الأكبر من المعونات التى تتلقاه الدول النامية يكون مقيدًا بشرط إنفاقه على سلع الدولة المانحة للمعونة (١).

وبالتالى دعت الحكومة المصرية الخبراء الأستراليين للأخذ بالدور الرئيسى فى إدارة المشروعات الزراعية والاضطلاع بجميع الأنشطة المهمة المتعلقة بتأمين الاحتياجات الزراعية المصرية وخاصة القمح ، والتى عليه زادت إتفاقيات المعونة ومذكرات التفاهم الأسترالية المصرية لتقديم المعونات القمحية والتى ساعدت على مشروعات تنمية الصوامع القمحية والتى زادت من الكميات القمحية لتغطية الاحتياجات الاستهلاكية المتزايدة من القمح ، وتم الوصول إلى نتائج مرضية من خلال الاهتمام الأسترالى بالمعونات المصرية .

ويمكن وصف المعونة الأسترالية بإعتبارها فعالة إلى مصر حين حققت الكثير من الإصلاح الاقتصاد المصرى، وصارت تطورات أستراليا للتنمية الزراعية إلى مصر من خلال بناء الصوامع القمحية أنموذجًا يحتذى به فى الدول التى تتلقى المعونات الخارجية ، حيث أستطاعت أستراليا التكيف مع الظروف المصرية السياسية والاجتماعية والجغرافية ، فعلى الرغم من بُعد المسافة بين البلدين إلا أنهما استطاعا التقارب من خلال تقديم الإعانات والمنح الأسترالية إلى مصر وتوظيفها فى إقامة المشاريع الزراعية والتى تُوجت بإحساس عميق بالتفاهم الإنسانى إذ حاولت بذل قصارى جهدها لخلق صورة وضيئة تفتح أفاقًا لتنمية الاقتصاد المصرى .

كما أن الإفراط فى المعونات الخارجية أدى للإعداد لتوسيع نسبة الإكتفاء الذاتى من القمح ومن ثم تقليص الفجوة القمحية المتوقعة ، فالمعونات ما هى إلا لأسباب وقرارات سياسية ولا مجال فيها للإعتبارات الإنسانية (١، كما يعتبر البعض اللجوء للتمويل الخارجى هو أحد التداعيات المباشرة لقصورالمفهوم التنموى ذاته ، ويرجع اللجوء للقروض الخارجية إزاء نقص حصيلة النقد الأجنبى اللازمة للإستيراد ، الأمر الذى يستدعى من الدول النامية الدخول فى طور التبعية للسوق الرأسمالية العالمية فى

إطار التعاملات الجارية (الصادرات والواردات) ، وعليه تصبح هذه القروض عبئًا لا عاملًا مساعدًا لها ، وذلك فى ظل ضعف مقدرة الدول النامية على توفير الصادرات وزيادة الواردات الغذائية حتى تجد نفسها أمام زيادة مديونيتها الخارجية لتمويل فجوة الواردات والصادرات ، فالمتعارف عليه أن حصيلة الصادرات هى المصدرالرئيس للعملات الأجنبية ، لذا فإن تعرض هذه الحصيلة للهزات المختلفة يتمخض عنه إضطراب فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، فى وقت تتعرض قدرة البلدان النامية على سداد إلتزاماتها الخارجية للإرتفاع أو الإنخفاض تبعًا لحالة التقلب فى حصيلة الصادرات ، وهو الأمر الذى إتضح من خلال الركود الذى شهده العالم المتقدم فيما بين عامى ١٩٧٩و١٩٨٢، حتى كانت النتيجة بالنسبة للعالم الثالث أن إنخفض نمو صادراته خاصة القمحية منه بصورة بالغة إثر إنخفاض طلب العالم المتقدم على منتجاته(١).

الخاتمة :-

- يحتل القمح المصدر الاول بين محاصيل الحبوب من حيث؛الأهمية الاقتصادية والمساحة المزروعة، وتعد أستراليا من بين أكبرالدول المنتجة للقمح والذى يعتبر من أجود الأنواع ، وتدخل مصر ضمن الدول المستوردة للقمح لأنه يعتبر الغذاء اليومى الأساسى للسكان ، لذا فإن تلبية الإحتياجات المتزايدة للسكان ولتحقيق الأمن الغذائى يتطلب النهوض بالقطاع الزراعى وزيادة الإنتاجية فى المحاصيل الحبية والتى على رأسها القمح.
- مثلت كل من مصر وأستراليا للأخرى كتلة مهمة فى حياة العلاقات الاقتصادية والتجارية فيما بينهما، إذ فتح التبادل التجارى بين البلدين آفاق جديدة للتعاون الاقتصادى، والتى ساعدت على جذب العديد من الإستثمارات والمشروعات الأسترالية إلى مصر ، كما حرصت أستراليا على دعم علاقاتها مع مصر على جميع المستويات ، وهذا يؤكد دعم العلاقات بصورة أكثر كثافة وفاعلية من خلال جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والتجارية .

- تحقق الكثير من المزايا من خلال المنح والمعونات الأسترالية لمصر والتى منها زيادة الثقة المتبادلة بين المستثمرين الأستراليين والمصريين ، كما تشجعت كلا البلدين على تنفيذ مشاريع مشتركة فيما بينهم ، خاصة عند تخفيض الرسوم الجمركية لبعض المعدات والمستلزمات الضرورية والمنتجات والضرائب الزراعية ، والتى عملت على تسهيل تصديرها للأسواق المحلية والعالمية .
- أضفى قيام الحكومة المصرية بالموافقة على التوسع فى إقامة مذكرات التفاهم والإتفاقيات التجارية مع أستراليا تعزيز التعاون الاقتصادى مع بقية الدول الأوروبية ، حيث ربط هذه العلاقات التجارية بالعديد من الإتفاقيات تجعلها تحكم العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما .
- إعلان أستراليا لوضع أطر تنفيذ إتفاقيات تجارة لتوريد القمح إلى مصر، جعل من مصر تجاريًا بالنسبة لأستراليا أهم قاعدة للإنطلاق إلى أسواق التصدير.

التوصيات :

- يشير البحث إلى تفوق القمح كغذاء يومى لسكان أغلب الدول والتى منها مصر ، وإلى تفوق القمح الأسترالى فى كثير من صفات الجودة والخصائص التصنيعية والقابلية الخزنية، لذا تشير التوصيات بإستخدام القمح الأسترالى فى إنتاج الدقيق فى المطاحن المصرية .
- كذلك تطبيق التكنولوجيا الزراعية الحديثة لزيادة الإنتاجية الزراعية من القمح سواء المتعلقة بالآلات والمعدات أو إستخدام الأصناف المحسنة والأسمدة والمبيدات لتحسين السلالات القمحية خاصة أنه مازال إستخدام التطبيقات التكنولوجية فى مصر منخفضًا مقارنة بالدول المتقدمة ، لذا يتطلب الأمر المسارعة بتوليد ونقل التكنولوجيا المطلوبة لإحتياجات التنمية الزراعية فى مصر مما ينعكس على التنمية الإنتاجية للغذاء ولتحقيق الأكتفاء الذاتى والأمن الغذائى .
- تبادل الخبرات الفنية والبحثية الأسترالية المصرية بإنشاء مراكز بحثية متخصصة والتنسيق لبرامج بحثية إرشادية فى تربية الأصناف المحسنة من الحبوب القمحية ، وعلى بحوث أنسب ظروف ومعاملات الإنتاج ، والتى تساعد على تكامل القدرات والخبرات الفنية ، وتسهم فى تطوير تكنولوجيا ونظم الإنتاج القمحى ، وتفتح مجالات الاستثمار فى الأنشطة الزراعية وعلى التكامل للإنتاج الزراعى .

الملاحق

جدول رقم (١)

تطور كمية الواردات من القمح والدقيق خلال الفترة (١٩٨٠ – ١٩٨٨) (*)

(الكمية بالألف طن ، نسبة الإستخراج للدقيق ٧٢%)

السنوات	كمية الواردات		إجمالى القمح والدقيق مقوم بالقمح
	القمح	الدقيق	
١٩٨٠	٤٤١٧	٣٧٤	٤٩٣٦،٩
١٩٨١	٤٧٠٢	٧٩٤	٥٨٠٥،٧
١٩٨٢	٤٢٧١	٩٧٦	٥٦٢٧،٦
١٩٨٣	٤١٦٤	١٤٦٨	٦٢٠٤،٥
١٩٨٤	٤٨٦٩	١٧٩٩	٧٣٦٩،٦
١٩٨٥	٤٥٠٦	١٧٣٧	٢٩٢٠،٤
١٩٨٦	٤٦٩٨	١٥٢١	٦٨١٢،٢
١٩٨٧	٤٩٤٢	١٣٩١	٦٨٧٥،٥
١٩٨٨	٥١١٨	١٢٧٦	٦٨٩١،٦
المتوسط	٤٦٣١،٨	١٢٥٩،٥	٦٣٨٢،٦

شكل رقم (١)

تطور كمية واردات مصر من القمح من القارات المختلفة

١٩٨٩-١٩٩٨ (*)

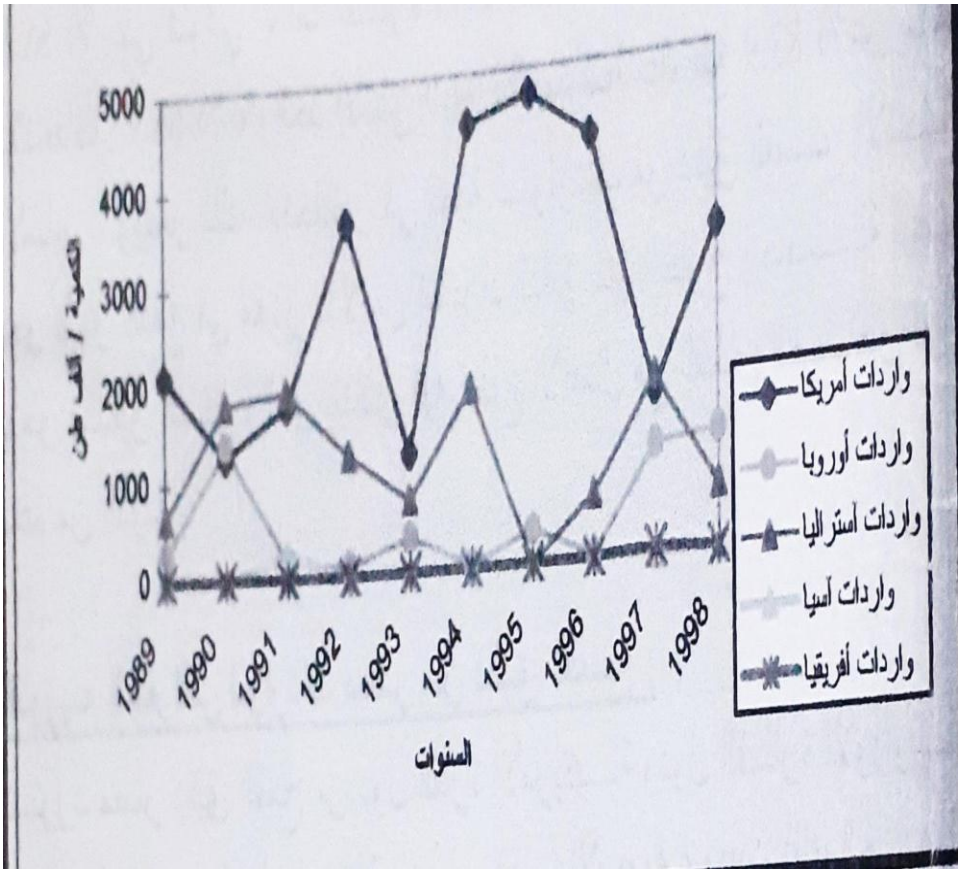

قائمة المصادر والمراجع

أولًا : الوثائق غير المنشورة :

وثائق وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية :

- علاقات اقتصادية وتجارية بين مصر وأستراليا ، ملف رقم ١٨/١٣/١/ جـ ١ ، محفظة ٧٣ ، وحدة الحفظ ٦٣ ، بتاريخ (١٩٦٥/١٠/٩ – ١٩٧٠/٩/٨) ، الكود الأرشيفى (٠٠٨٠٦٤ – ٠٠٧٩).

وثائق الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء :

- الملخص الشهرى لبيانات التجارة الخارجية (يناير – فبراير١٩٨٨) ، رقم المرجع (٥٣- ١٢٢١١-٨٨).
- الملخص الشهرى لبيانات التجارة الخارجية (يوليو – أكتوبر١٩٨٨) ، رقم المرجع (٥٩- ١٢٢١١-٨٨).

وثائق أسترالية :-

(1) Australian Foreign Affairs Record, Department of Foreign Affairs and Trade,National Library of Australia. , No.2,vol.59,February 1988.

ثالثًا : المراجع العربية :

- أحمد صادق القشيرى : الثنائية الجديدة فى قانون التجارة الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، المجلد السنوى ، ١٩٧٠.
- ريموند نجار : العلاقات التجارية بين أستراليا والخليج (الآفاق والفرص) أستراليا والعالم العربى ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، دولة الامارات العربية المتحدة ،الطبعة الاولى ،٢٠٠٩ .
- سمير المهندس : الطريق إلى أستراليا، الطبعة الثانية ، مؤسسة SERA للطباعة والنشر بأستراليا.
- صلاح الدين الشامى : أضواء على التعمير والنقل والاستغلال الاقتصادى ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ،١٩٦٥ .
- فاروق جويده : النشاط الاقتصادى المصرى فى أفريقيا ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٢١) ، يوليو ١٩٧٠ .

رابعًا : المراجع الأجنبية :

(1) Bhagwati J ,the Tying of Aid,foreign Aid , Edited by Jadish Bhagwati, Richard Echaus , Baltimore , penguin Book ,1970.
(2) Nikola Pijivic : From Howard to Abbot AUSTRALIA's top 10 Largest Merchandise export market in EGYPT (1996-2007).

خامسًا : الرسائل العلمية :

- جيهان رجب لطفى محمد : تأثير المعونة الغذائية على الإنتاج الزراعى فى مصر ، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٥.
- حماد حسنى أحمد السيد : اقتصاديات محصول القمح فى مصر ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٨ .
- صلاح السيد محمد علوان : دراسة اقتصادية للفاقد فى محاصيل القمح والأرز فى مرحلتى النقل والتخزين بإستخدام أساليب المعاينة ، رسالة دكتوراه ، اقتصاد زراعى ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٨.
- فاطمة محمد على ابراهيم : القمح في مصر (دراسة في الجغرافيا الاقتصادية) ، رسالة دكتوراه ، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، القاهرة ،٢٠٠٥ .
- فهمى على محمد مدكور : أثر اتفاقية "الجات " على التجارة الخارجية الزراعية المصرية ، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٠م .
- مها عبد الفتاح إبراهيم سيد : تقييم التوريد الإختيارى لمحصول القمح فى مصر ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٤ .

سادسًا : البحوث :-

- ابتسام سعد : استراتيجية لتنمية الصادرات وفتح أسواق جديدة للمنتجات المصرية ، جريدة الأهرام ، العدد(٤١٧٩٣) ، الخميس ١٠ مايو ٢٠٠١.
- أحمد حسن محمد عبد الكريم : المساعدات الإنسانية فى حالات الكوارث وفقًا للقانون الدولى وقواعد السلوك وأخلاقيات العمل لمركز الملك سلمان للإغاثة ، مجلة البحوث

الفقهية والقانونية ، العدد ٤٩، ، جامعة الأزهر ، كلية الشريعة والقانون بدمنهور ، أبريل ٢٠٢٥.

- أحمد صادق القشيرى : الثنائية الجديدة فى قانون التجارة الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، المجلد السنوى ، ١٩٧٠.
- أمانى محمود فهمى : العلاقات الخارجية الأسترالية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٠٩) ، يوليو ١٩٩٢.
- بدوى رياض عبد السميع : المعونة الاقتصادية والفنية الصينية لمالى (١٩٦١-١٩٦٨) دراسة وثائيقية ، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية المصرية ، العددالخامس ، أكتوبر ٢٠١٨ .
- جلال أحمد العسكرى وآخرون : دراسة مقارنة لبعض خصائص الجودة لخمسة أنواع من القمح المستورد إلى اليمن ، المجلة اليمنية للعلوم الزراعية والبيطرية ،كلية الزراعة والطب البيطرى ، اليمن ،٢٠٢٤ .
- دينا جلال الدين إبراهيم : دور وآثار المعونة الاقتصادية على الاقتصاد المصرى خلال الفترة (١٩٧٥ – ١٩٨٣) " نظرة تحليلية وتقويمية " ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ .
- عرفة محمود مصطفى محمد : التبادل التجارى بين مصر وأستراليا (١٩٥٢-١٩٨٨م)، وانعكاساته على العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، مجلة بحوث الشرق الأوسط ، المجلد ١٠، العدد ٧٨، السنة ٤٨، أغسطس ٢٠٢٢.
- عمرو الجويلى : ثورة ١٩١٩، سلسلة ندوات (مركز الدراسات العربية – الجامعة الأمريكية بالقاهرة ١٣ فبراير – ١٤ مايو ١٩٩٢) ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٠٩)، يوليو ١٩٩٢.
- فاروق جويده : النشاط الاقتصادى المصرى فى أفريقيا ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٢١) ، يوليو ١٩٧٠.
- مجدى صبحى : الأبعاد الخارجية لمشكلة المديونية (آثار السياسات النقدية والتجارية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٨٦) ، أكتوبر ١٩٨٦ .

- محمد زكى شافعى : محاضرات في التنمية الاقتصادية ، مجلة السياسة الدولية ، مكتبة السياسة الدولية ، العدد(٢١).
- محمد سيد أحمد : حول الاستراتيجية السوفيتية في الشرق الأوسط ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٣٨) ، أكتوبر ١٩٧٤م .
- نبيه الأصفهانى: الرد الأشتراكى على التحدى الأمريكى ، مجلة السياسة الدولية ، مكتبة السياسة الدولية ، العدد(٢٤) ، ابريل ١٩٧١م.
- نبيه الاصفهانى، مكتبة السياسة الدولية، العدد (٣٥) ، يناير ١٩٧٤م .
- نبيه الاصفهانى : من المعونة إلى عودة الاستعمار، مكتبة السياسة الدولية، العدد(٣٥) ، يناير ١٩٧٤م.
- نزيرة الأفندى: صراع البقاء والتحرر الاقتصادى العالمى ، مجلة السياسة الدولية ، العدد(٤٤)، أبريل ١٩٧٦، ص ١٢٩.
- وهبى غبريال : البعد السياسى للشركات متعددة الجنسيات ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٤٤)، ابريل ١٩٧٦م.

سابعًا : الدوريات :

- جريدة الأخبار : العدد(١١١٥٩) ، السنة السادسة والثلاثون ، الجمعة ١٩ فبراير ١٩٨٨.
- جريدة الأهرام : تقرير عن الإنتاج الزراعى زيادة واضحة فى أبرز المحاصيل انعكست على توفيرها للإستهلاك والتصدير ، ، ٨-٣-١٩٦٩، العدد (٢٠٠٢٨) ، ١٩٩٥.
- الجريدة الرسمية : العدد ٤٨، أول ديسمبر ١٩٨٨.
- الجريدة الرسمية : العدد ٤١، ١٤ أكتوبر ١٩٨٩.
- جريدة الجمهورية : مقال " وزير خارجية أستراليا يصل القاهرة اليوم" ، العدد (١٢٤٦٨) ، السنة الخامسة والثلاثون ، الثلاثاء ١٦ فبراير ١٩٨٨ – ٢٨ جمادى الأخرة ١٤٠٨ هـ.